مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4085
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له

الدكتور نزار قنوع *

(تاريخ الإيداع 10 / 10 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/12/27)

□ الملخّص □

تعتبر التنافسية الاقتصادية، في نظر الكثيرين من أهم مفاتيح التنمية الشاملة، والمتوازنة. ولايزال دور الحكومة، هو الدور الفاعل، لزيادة القدرات التنافسية للدول، إلا أنه في ظل العولمة يأخذ أشكال غير تقليدية، فبدلاً من المباشر المتمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية، تحول إلى دور مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية، وتبني الدولة لأفضل ممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة. يحلل هذا البحث دور الحكومة الداعم والحاضن لتنافسية الاقتصاد السوري. وقد خلص البحث إلى أن الاقتصاد السوري لايزال بحاجة إلى بذل الجهود الكبيرة في مجال إصلاح السياسات النقدية والمالية، وسياسات الاستثمار، والتنمية البشرية وغيرها، وأنه يجب العمل دائماً على مقارنة نتائج هذه السياسات بالمنافسين الآخرين.

كلمات مفتاحية:

التنافسية . المؤشرات المركبة . العولمة . الدور الحكومي الداعم . بيئة الأعمال.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

Competitiveness of Syrian Economy and the Role of Government Subsidy

Dr. Nizar Kanouh *

(Received 10 / 10 / 2007. Accepted 27/12/2007)

□ ABSTRACT □

Economic competitiveness has been considered an important factor of a comprehensive and balanced development. Yet the government role is still effective in increasing the country's competitive abilities. Under the economic globalization conditions, that role has started to have unconventional forms. Direct involvement (measures of subsidizing and protecting the productive activities) is replaced by an indirect role that develops a promoting environment to attract new investments. The government has put into operation a variety of better applications of economic policies.

This research has concluded that the Syrian economy is in need of reforming the financial and monitory policies, investment strategy, and human resources development.

Key Words:

Competitiveness, Globalization, Subsidized governmental role, Business environment.

* **Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

التعريف الشائع للتنافسية الاقتصادية، " هو المقدرة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي". هذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الأعمال المواتية التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية، ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى الوطني. وهناك العديد من المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال، من ضمن هذه المحددات دور الحكومة وكفاءتها في القيام بوظائفها المختلفة وجودة السياسات التي تتبعها، هذا الدور يتغير طبقاً للمراحل العديدة التي تمر بها الميزة التنافسية للدول.

ويتضمن الدور الحكومي الملائم والداعم للتنافسية توفير بيئة الأعمال المواتية من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وكذلك من خلال السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، وأيضاً سياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية. وفي عصر العولمة الذي نعيشه الآن، فإن الحكومات تتنافس فيما بينها في توفير بيئات الأعمال المواتية من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة لقدراتها التنافسية، والتي تمكنها من بلوغ معدلات نمو اقتصادي مطردة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث، من كونه يسلّط الضوء على موضوع يشكّل محور اهتمام الحكومات في عالم اليوم، فمعلوم أننا نعيش عصر العولمة. عولمة التجارة وعولمة السوق الكونية وما لهذا الأمر من تداعيات. ولعله من أهمها الموضوع الذي نحن بصدده نعني "التنافسية" فالدول باقتصادياتها المختلفة في حال صراع دائم حول الأسواق والسيطرة عليها. وأن الطريقة للسيطرة على الأسواق من خلال الميزة التنافسية التي تمكن من إنتاج السلع والخدمات بتكاليف أقل من غيرها. وهنا يكمن الدور المحوري للحكومات في تهيئة البيئات المواتية للعمل والإنتاج، من خلال السياسات التي تتبعها للوصول إلى هذا الهدف.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها:

أ . إبراز أهم قضايا ومضامين التنافسية الاقتصادية وتحليلها.

ب . تقييم الدور الحكومي السوري في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدمية.

ج . تقديم المحددات التي تشكل أركان بيئة الأعمال المطلوبة لتحقيق تنافسية اقتصادية مميزة في عصر العولمة.

د . استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة وتفحص إمكانية الاستفادة منها.

منهجية البحث:

سوف نعتمد في بحثنا هذا المنهج الاستقرائي التحليلي للوقوف على أهم مضامين وقضايا هذا الموضوع من خلال استعراض نقاطه الأساسية وتشبعها تمحيصاً وتحليلاً وسنلجأ عند الحاجة إلى الاستعانة بأسلوب مقارنة النظم بقصد الاستفادة من تجارب عالمية ناجحة في هذا المجال مدعمين ذلك باستخدام المؤشرات الإحصائية عندما تقتضي الحاجة لذلك.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنافسية والدور الحكومي الداعم لها:

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين، وخاصة إذا كان يتمتع بالحداثة ولايخضع لنظرية عامة تفسره مثل مفهوم التنافسية، ولكن من خلال القراءة المتأنية للأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع " التنافسية" تبين أن هذا المفهوم ارتبط بأمرين:

الأمر الأول: أن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى الوطني تصاحب مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة من 1981–1987 (خاصة مع اليابان) وزيادة المديونية الخارجية لها [1].

الأمر الثاني: ظهر الاهتمام مجدداً بهذا المفهوم بدرجة قوية في بداية التسعينات من القرن العشرين كنتيجة طبيعية لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وظهور سمات وتداعيات عديدة له، كان من أبرزها ظهور ماسمي بظاهرة " العولمة" والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق [2]. وعليه فإن الوصول إلى تعريف منضبط ودقيق للتنافسية يواجه العديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو، والتنمية الاقتصادية، وازدهار الدول، إلى جانب أن المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار. وإزاء هذه الصعوبات وجدنا من المناسب تقسيم تعاريف التنافسية الشائعة إلى ثلاث فئات.

أ . **تعريف التنافسية بالاستناد إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:** وطبقاً لذلك يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، ووجود العجز يعني تدهور في تنافسية الدولة، ويأخذ البعض على هذا التعريف عدم إمكانية تعميمه لأنه مضلل في بعض الأحيان.

ب . تعريف التنافسية: استناداً إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة: هنا يشير مفهوم التنافسية إلى تحقيق الدولة لتوازن في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وهذا المعيار لم يسلم من الانتقاد، فقد هاجم الاقتصادي الأمريكي بول كروجمان هذا المفهوم المستند إلى شرط النجاح في الأسواق، يقول كروجمان: " إن مفهوم التنافسية ظهر لتغطية صعوبات اقتصادية هي في الأصل صعوبات " محلية" المنشأ، وإن تشخيص المشكلة الاقتصادية نتيجة للفشل في المنافسة في الأسواق العالمية هو تشخيص خاطئ. وإن القول بأن الازدهار الاقتصادي للدولة يتحدد بشكل كبير بواسطة النجاح في الأسواق العالمية هو فرضية خاطئة، فالعنصر المهم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية [3].

ج . **تعريف التنافسية** وفقاً لمستويات المعيشة فقط وهنا نجد أن أكثر التعاريف شيوعاً هو التالي " التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي [4]. وعليه نجد أن التنافسية مفهوم معقّد ومتعدد، وذلك لتعدد أوجه هذه الظاهرة. لذا فإنه من الضروري ضبط تعريف التنافسية، لأنه مع كل تعريف هناك

سياسات معينة تدعمه وتسانده. والسؤال الذي يطرح نفسه، أي من المعايير والتعاريف السابقة للتنافسية تتلائم وظروف الاقتصاد السوري؟ نظراً لأن الاقتصاد السوري يعاني من عجز كبير في الميزان التجاري، ومن مشكلة بطالة مستعصية، إلى جانب ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج فيه، لذلك فإن تعريف التنافسية الذي يتوافق وظروف الاقتصاد السوري يجب أن يستوفي هذه الظواهر وعليه فإننا نقترح التعريف التالي للتنافسية بالنسبة للاقتصاد السوري " قدرة الاقتصاد السوري على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، استناداً إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل، بما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي، وتحسن ظروف المعيشة" هذا التعريف يتطلب زيادة متواصلة في الصادرات، تكون نابعة من معدلات مرتفعة في الإنتاجية، إلى جانب توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل. وهذا الأمر لن يتحقق بشكل عفوي بل يتطلب صياغة خطة عمل متكاملة تضم في جوانبها خطط التشغيل، والاستثمار، والبنية الأساسية، وتنمية المهارات البشرية. وهنا تلعب السياسات الاقتصادية دوراً هاماً في دعم تنافسية الاقتصاد السوري، والتي تشتمل على السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المناسبة.

ثانياً: مؤشرات قياس التنافسية:

يتضمن الكتاب السنوي الذي يصدره المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) في سويسرا عن التنافسية في العالم، ترتيباً لدول العالم وفقاً لعدد من المؤشرات تندرج تحت ثماني عوامل للتنافسية هي:

الاقتصاد المحلي (30 مؤشراً)، العولمة (45)، الحكومة (48)، المالية (27)، البنية التحتية (32)، الإدارة (36)، العلوم والتقانة (26)، البشر (44)، ويشمل التقرير عدداً من الدول النامية بالإضافة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد بلغ عدد الدول التي يشملها تقرير عام 2001، 49 دولة، ليس من بينها أي دولة عربية.

وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تقرير التنافسية العالمية (GCR) ويستند إلى عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل:

الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقانة، الإدارة، العمل، المؤسسات، والذي يشتمل على 59 دولة، منها دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر.

وعلى الرغم من كثرة التقارير العالمية التي تتضمن العديد من المؤشرات لقياس التنافسية، إلا أنها يعاب عليها، أنها لاتضم الكثير من الدول النامية، إلى جانب أن أساليب ترجيح المؤشرات قد يشوبها بعض التحّيز، خاصة بالنسبة للمؤشرات المستقاة من بيانات قوائم الاستبيان والمتضمنة آراء المديرية التنفيذيين في أداء الاقتصاد.

ثالثاً: المعالم النظرية لدور الحكومة الداعم للتنافسية:

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الاستراتيجية، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية، وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية [5].

ويمكن أيضاً تلمس الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، وجزءاً منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الأخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.

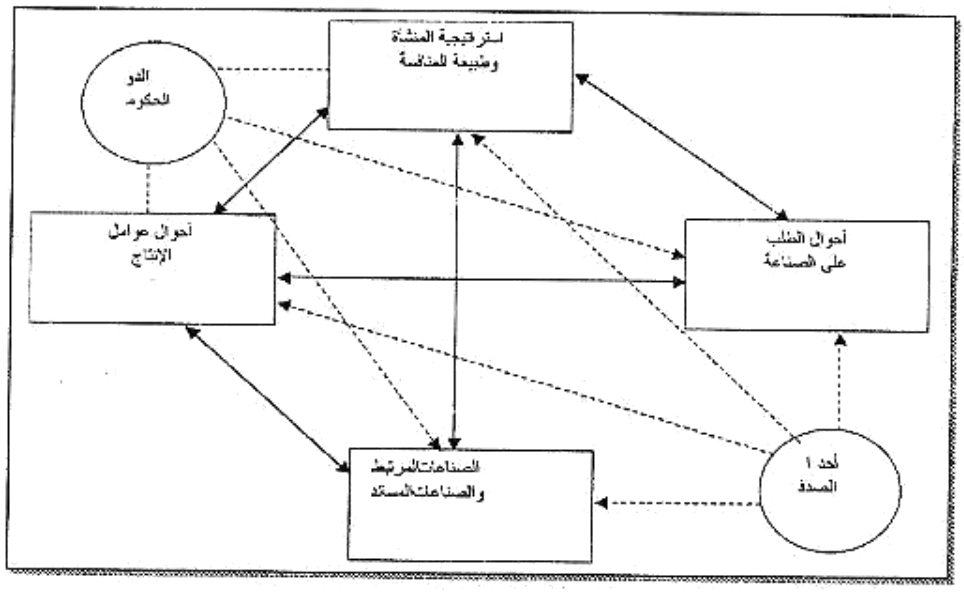
هذا وقد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسّمها إلى الآتي:

1 . محددات رئيسية وتضم المحددات الأربعة التالية: شروط وخصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المنشآت.

2 . محددات مساعدة ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة أو الحظ، ودور الحكومة وسياساتها المختلفة [6].

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر على ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة.

وعند تناوله لمحدد دور الحكومة أوضح بوتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، وذلك كما يتضح من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم(1)المحددات الأساسية للميزة التنافسية.

المصدر: The Competitive Advantage of Nations, 1990

فعلى سبيل المثال نجد أن دور الحكومة قد يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلكين.

كذلك فإن الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضاً فإن الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت

ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها متمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة وسياساتها يمثل عاملاً مساعداً في التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق آثار إيجابية أو سلبية [7][1].

رابعاً: التنافسية بين الحكومات:

في إطار مناقشة بيئات الأعمال، طرحت قضية هامة في أدبيات التنافسية، وهي تتعلق بقضية " تنافسية الحكومات على نفس النحو الذي تمارسه المنشآت".

فالحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة، والمنافسة بين الحكومات هي منافسة من أجل النمو الاقتصادي، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفءٍ، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم في النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدي إلى نتائج جيدة [8].

فالحكومة تخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها، وذلك من خلال:

- وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية، والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.
- المحافظة على معدل نمو وتطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية، وإزالة كافة معوقات التجارة.
- إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم.
- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية وعلى المنشآت.
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدَّمة من قبل الحكومة، مثل التعليم [9].

وارتباطاً بدور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال المواتية، ظهر مفهوم " السياسة التنافسية" التي تعرف بأنها:

زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة [10].

وأدوات هذه السياسة التنافسية: إجراء إصلاحات اقتصادية في جانب العرض تحفز هياكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة، وأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

---

[1] **من الآثار الإيجابية لدور الحكومة نجد تدعيم الحكومة اليابانية للميزة التنافسية في صناعة آلات الفاكس، واعتراف وزارة العدل اليابانية، بل وثيقة الفاكس وثيقة قانونية معترف بها، وكذلك دور السياسات الصناعية في كوريا واليابان والتي أدت إلى نجاح هذه الدول في مضمار التنافسية العالمية، ومن الآثار السلبية القيود الضخمة على الأسواق المالية الإيطالية أدى إلى عدم قدرة المؤسسات المالية الإيطالية من المنافسة العالمية.**

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في: تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول، على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظف.

خامساً: تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد السوري:

يسعى البحث في هذا المقام إلى الإجابة على السؤال المحوري الذي يدور حوله البحث وهو " هل نجحت الحكومة السورية في توفير بيئة أعمال مواتية وتنافسية مقارنة بالمنافسين العالميين بحيث تنعكس في تعزيز قدراتها التنافسية". وفي سبيل الوصول إلى الإجابة، سوف نقوم بتحليل عدد من المؤشرات المركبة والبسيطة، والتي تعبر عن بيئة الأعمال ومقارنة سورية بمجموعة من دول العالم.

أ . **المؤشرات المركبة لبيئة الأعمال السورية:** ظهر العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي تهدف إلى تقييم بيئات الأعمال ومناخ الاستثمار وتنافسية الدول. ومع أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها، أو عدد الدول التي تغطيها، فإنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار وراسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، وتساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة بما يمكن من المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل.

1 . **مؤشر بيئة أداء الأعمال:** الهدف من مؤشر بيئة أداء الأعمال هو رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر، ويستند المؤشر إلى مؤشرين فرعيين: " مؤشر جاري" ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية، ومؤشر " مستقبلي" يستند إلى الاستشراف المستقبلي خلال السنوات الخمس المقبلة. يعتمد هذا المؤشر على خمسة مستويات تعكس جاذبية القطر لأداء الأعمال. وهي: جيد جداً (قيمة أكبر من 8.0)، جيد (8-6.5)، معتدل (6.4-5.5)، ضعيف (5.4-5)، ضعيف جداً (قيمة أقل من 5).

وكما يلاحظ من الجدول رقم (1) أن سورية تأتي في مرتبة متأخرة، بالنسبة لقيمة المؤشر الجاري لبيئة الأعمال . تحقق سورية المرتبة رقم 51 من إجمالي 60 دولة . مقارنة بالعديد من دول العالم، ليعكس ذلك جاذبية ضعيفة للاقتصاد السوري على أداء الأعمال

جدول رقم (1): قيمة مؤشر بيئة الأعمال

اسم الدولة	الدرجة
إيرلندا	8.3
سنغافورة	8.47
إسبانيا	6.75
اليونان	6.12
ماليزيا	6.80
جنوب إفريقيا	5.51
البرازيل	5.45
الهند	5.19
الصين	5.33

السعودية	5.43
مصر	5.22
سورية	4.78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2001

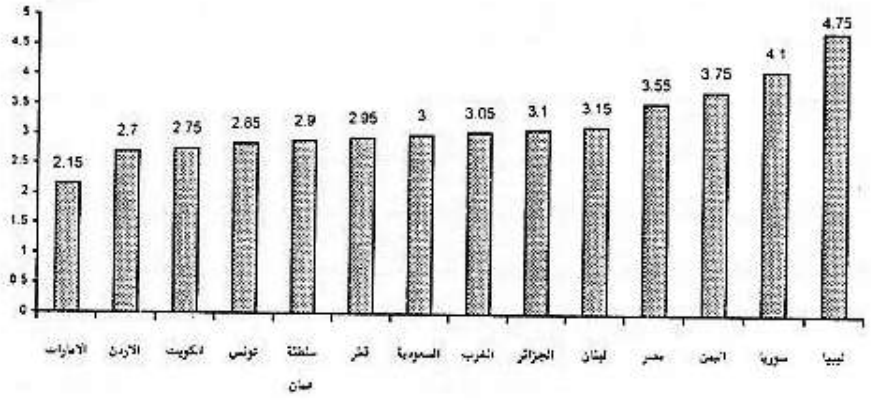
2 . مؤشر الحرية الاقتصادية: تعني الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.

ويدل المؤشر على حرية اقتصادية كاملة، إذا أخذ القيمة من (1–1.95)، ويدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، إذا أخذ القيمة من (2–2.95)، ويدل على ضعف الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة (3–3.95)، وأخيراً يدل على انعدام الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة (4–5.00).

وطبقاً للشكل البياني رقم (2) يتضح أن سورية تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، وعلى الرغم من أن دول عربية كثيرة تأتي في ترتيب يسبق سورية ووفقاً لقيمة المؤشر، إلا أنها جميعاً تدخل في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة عكس دول، مثل: هونج كونج وسنغافورة ونيوزيلندا حيث تتمتع بحرية اقتصادية كاملة.

وهذا الوضع بالنسبة لسورية يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.



شكل رقم (2): قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية عام 2001

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية"، .2001

3 . مؤشر الشفافية: هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية في إطار محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات.

ويأخذ المؤشر القيمة (صفر) للدلالة على درجة فساد عالية، والقيمة (10) للدلالة على درجة شفافية عالية، وبين القيمتين يوجد مستويات متدرجة من الشفافية.

ومن خلال النظر إلى وضعية سورية المقارنة بالنسبة لهذا المؤشر، جدول رقم (2) نجد أن سورية تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال، مقارنة بدول أخرى مثل سنغافورة وإيرلندا وتونس ومصر والهند.

جدول رقم (2): قيمة مؤشر الشفافية لبعض دول العالم لعام 2001

اسم الدولة	الدرجة
سنغافورة	9.2
إسبانيا	7.6
إيرلندا	7.5
تونس	5.2
ماليزيا	5
الأردن	4.9
جنوب إفريقيا	4.5
البرازيل	4
مصر	3.6
تركيا	3.6
الهند	2.7
سورية	1.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2001

ب . المؤشرات البسيطة لبيئة الأعمال السورية:

أ . يستخلص من البيانات الإحصائية ومجمل الدراسات الصادرة عند جهات مختلفة في الدولة والمتعلقة بالمؤشرات البسيطة التالية:

1 . نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي.

2 . سعر الفائدة على القروض.

3 . نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4 . معدل الضريبة الحدي على الشركات.

5 . نسبة الطرق المرصوفة.

6 . نسبة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

7 . عدد العلماء والمهندسون العاملين في نشاط البحث والتطوير.

إن سورية تحقق رتب متواضعة بالنسبة لهذه المؤشرات مقارنة بباقي الدول، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على ضرورة توجيه عناية فائقة لمكونات بيئة الأعمال السورية.

هذا وينشر تقرير التنافسية العالمي عدد من المؤشرات التي تعبر عن بيئة الأعمال تسند إلى بيانات إحصائية وأسئلة استبيانات، ويوضح الجدول رقم (3) بعض هذه المؤشرات، حيث يلاحظ أن سورية تتمتع بترتيب متأخر نسبياً بالنسبة لعدد كبير من مؤشرات بيئة الأعمال مقارنة بدول العالم، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة في مجالات السياسات المالية والنقدية والتجارية والبينة الأساسية، لتحسين رتبة سورية التنافسية.

جدول رقم (3): الوضع التنافسي لسورية طبقاً لتقرير التنافسية العالمي 2000

المؤشر	**الرتبة (من إجمالي 59 دولة)**

معدل الضريبة على الشركات (1999)	56
مدى وفرة الصرف الأجنبي بالأسعار الرسمية لتمويل عمليات الاستيراد	54
متوسط التعريفة الجمركية (1999)	54
هل تكاليف الإجراءات الجمركية والبنكية، والحصول على تراخيص الاستيراد، تزيد من تكاليف استيراد السلع الرأسمالية؟	55
هل مدارس الأعمال التي تتيح التعليم لمستويات الإدارة العليا متاحة عند المستويات العالمية؟	57
هل أسعار الفائدة على الودائع والقروض تتحدد طبقاً لقوى السوق؟	51
هل النقل الجوي كافي وكفء؟	53
هل حقوق الملكية محمية ومطبقة بواسطة القانون؟	54
هل الوصول إلى الائتمان ميسر؟	56
هل الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الحكومية قليل؟	52
هل التشريعات البيئية مطبقة بشكل كبير؟	56
هل هناك استقرار في المؤسسات السياسية والتشريعية؟	47
هل هناك استقرار في سوق الصرف؟	41
هل يوجد مؤسسات للبحث العلمي على الطراز العالمي؟	51
هل هناك إمكانيات متطورة في الموانئ؟	50
هل هناك سهولة في إجراءات التعيين والفصل للعمال؟	55
هل هناك قدرات تكنولوجية متميزة؟	44
هل البنية الأساسية متوافرة بالمستويات العالمية؟	39
هل إجراءات تأسيس الشركات الجديدة ميسرة؟	37

المصدر: The Competitive Advantage of Nations, 1990

سادساً: الوضع الحالي لبيئة الأعمال الصناعية السورية:

تشير العديد من التقارير الاقتصادية الدولية والمحلية، عن الصناعة الوطنية السورية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الصناعية في سورية، والتي تؤثر بالتالي على بيئة الأعمال الصناعية السورية.

ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكاليف المنتج السوري مقارنة بمثيله في الأسواق الخارجية، نتيجة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وارتفاع معدلات الضرائب والجمارك والأعباء عليها وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع التكلفة الإدارية والتسويقية وغيرها من العوامل، والأمثلة التالية لبعض الأعباء التي تساهم في ارتفاع تكلفة المنتج السوري.

. عدم تناسب الخفض في الحد الأعلى للتعريفة على المنتجات النهائية المستوردة، والتي تبلغ حوالي 40%، مع التعريفة العالية المفروضة على مدخلات الإنتاج المستوردة، والتي تتراوح بين (20–30%) مما يقلل من فرصة الإنتاج المحلي على المنافسة محلياً وعالمياً.

. ارتفاع سعر الفائدة على القروض والذي بلغ حوالي (14%) في حين تصل هذه النسبة إلى (10%) في المغرب، ومن (6% إلى 8%) في ماليزيا، ومن (4.5%–7%) في سنغافورة، هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للمصدرين وارتفاع تكلفة السحب على المكشوف، بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع التكلفة الائتمانية والتي تسهم في رفع تكلفة الإنتاج.

ـ ارتفاع ضريبة المبيعات، والتي تتراوح مابين (5–25%) بمتوسط (10%) على كافة مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة.

. ارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية، وأسعار الطاقة للمصانع.

. ارتفاع الضريبة الموحدة، والتي تبدأ من (20%) وتنتهي إلى (48%).

ـ ارتفاع ضريبة التأمينات الاجتماعية على الأجور، والتي تبلغ حوالي 40% (منها 26% صاحب العمل، و14% للعامل) [11].

ـ ارتفاع تكاليف الشحنة والتفريغ، حيث تصل تكلفة تفريغ الحاوية في الموانئ، أكثر من 250 دولار في الوقت الذي تصل فيه إلى (120) دولار في معظم موانئ البحر المتوسط.

ـ المعاناة الشديدة التي يواجهها المصدرون من المشاكل الإجرائية الخاصة بالنظم المعمول بها، والبطء في تطبيق الاسترداد الضريبي.

. عدم توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة.

كل ماسبق من أعباء وغيرها، يجعل من بيئة الأعمال السورية، بيئة تتسم بالجباية، أكثر من كونها بيئة أعمال جاذبة وحافزة للتنافسية، وهو مايساهم في النهاية في ارتفاع تكلفة المنتج المحلي وانخفاض مقدرته التنافسية في السوق الدولي وهذا مادفع بكثير من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل السوق المحلي الذي يتميز بمحدودية المنافسة وارتفاع هامش الربح.

سابعاً: بعض تجارب النجاح في المنافسة العالمية:

نستعرض هنا بعض التجارب الناجحة التي حققت قدرات تنافسية متميزة، وهي دول: سنغافورة، تونس، فقد تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمي، ولعدة سنوات متتالية، واحتلت تونس المرتبة (2) في تقريري تنافسية دول إفريقيا [12].

أ . سنغافورة:

لاتتجاوز مساحة سنغافورة عن 648 كم2، ويبلغ عدد سكانها أربعة مليون نسمة، وهي من دول جنوب شرق آسيا، وقد واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال في عام 1965، حيث كانت تفتقر إلى

المياه والموارد الطبيعية، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها الآن تحتل مرتبة متقدمة في سلم التنافسية، باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

وفيما يلي بعض ملامح قصة النجاح في المنافسة العالمية لسنغافورة:

1 . وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.

2 . تبني سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ونتيجة لذلك فقد:

- ارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10% حتى عام 1980 وتجاوز 7% في جميع السنوات بعد ذلك، ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات الأعلى في العالم، حيث بلغ 32 ألف دولار أمريكي سنوياً.

. يبلغ حجم التجارة السنوية لسنغافورة حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي صادرات سنغافورة من 19.7 مليار دولار في عام 1980، وإلى حوالي 120 مليار دولار في عام 1995.

3 . اتباع أسلوب تدريجي ومرن في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة للظروف الدولية السريعة التغير.

4 . تضم الهيئات " الحكومية" الرئيسة المعنية بالاستراتيجية الاقتصادية . مثل مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري . ممثلين بارزين من القطاع الخاص في سنغافورة، إلى جانب المديرين التنفيذيين للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.

5 . توفير بيئة اقتصادية تنافسية ومتحررة، حيث نجد أن المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات وليس إعاقتها، وذلك من خلال:

- تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من (40%) في عام 1986 إلى (26%) في الوقت الحاضر، ويجري حالياً إعداد لإجراء المزيد من التخفيضات.

. فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفقاً لنفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.

. لايوجد حد أدنى للأجور، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوظيف، وبالتالي إلى معدلات أعلى في الأجور.

. تتمتع حقوق الملكية الفكرية في سنغافورة بالحماية، كما أن معدلات القرصنة تعتبر من بين الأدنى في آسيا.

6 . التركيز القوي على التعليم، بما في ذلك التعليم الفني حيث يتم التركيز بشكل كبير على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، بما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة.

7 . التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تتصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.

8 . فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة اتصالات متقدمة للغاية.

ب . تونس:

يبلغ عدد سكان تونس تسعة ملايين نسمة، وهي واحدة من البلدان العربية التي حققت نجاحاً سريعاً في الأسواق الدولية، وعلى الرغم من صغر حجمها نسبياً وعدم توافر موارد طبيعية فيه، إلا أنها اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة ارتفعت من (781) مليون دولار في عام 1980 إلى (5.2) مليار دولار في عام 1997.

وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 إلى 1997 حوالي (4.8%) وقد بلغ النمو السنوي في القطاع الصناعي مايزيد على (13%) خلال الفترة من 1987 إلى 1997.

ومن العوامل التي ساهمت في الأداء التنافسي الناجح لتونس خلال عقد التسعينيات، مايلي:

. الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحرير الاقتصاد والتجارة.

. وجود بيئة مستقرة للاستثمار في تونس ترقى إلى المعايير الدولية، والتحسين المستمر في الإجراءات الإدارية.

. النظر إلى أصحاب المشروعات الريادية باعتبارهم أبطالاً وطنيين يستحقون الثناء والاحترام.

. التركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على المنافسة وعلى أهمية المشاركة في الأسواق العالمية.

ـ انخفاض معدل النمو السكاني بصورة ملحوظة، ليصل إلى (1.7%) مما أسهم في تخفيض الضغط على الخدمات الاجتماعية وزيادة دخل الفرد في جميع أنحاء البلاد.

. دعم التكامل العالمي، حيث تعتبر تونس عضو في منظمة التجارة العالمية، كما أنها الدولة الأولى الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي وقعت على " اتفاقية شراكة" مع الاتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر قدرة على المنافسة.

ـ حماية الاستثمار من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم، ودخولهم بحرية إلى الأسواق.

. إعطاء أولوية كبيرة للتعليم، حيث تنفق تونس 25% من ميزانيتها السنوية على التعليم والتدريب مما شكّل عاملاً مهماً في تحقيق النجاح.

تعكس قصص النجاح السابقة العديد من الخصائص التي تشترك فيها هاتين الدولتين مع سورية، فهي تشمل التركيز على التعليم، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود الكبيرة المبذولة لتحرير وتنظيم بيئات الأعمال التجارية، والرغبة المستمرة في الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح والتوجه إلى التنفيذ الفعلي له، وقد تبين أن هناك دور واضح للتدخل الحكومي في دعم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

النتائج والتوصيات:

على الرغم من تبني الحكومة السورية للعديد من الإصلاحات في مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، إلا أنه هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال السورية وذلك على النحو التالي:

1 . **السياسة الاستثمارية:** على الرغم من المحاولات الواضحة التي تقوم بها الحكومة السورية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن مناخ الاستثمار في سورية لايزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، من أهمها تقديم حوافز حقيقية ترتبط بالأهداف المستهدفة . أهداف توفير فرص العمل وتنمية الصادرات . وتقديم خدمات حقيقية للمستثمر، والمساعدة في دراسات الجدوى، ونشر المنتجات على شبكة الإنترنيت، والاهتمام المكثف بنشاط التسويق والترويج،ـ ورد جزء من تكلفة الاستثمار، وإزالة التكاليف الإضافية على المستثمرين، مع الأخذ في الاعتبار وضع المنافسين في مجال جذب الاستثمارات. وضرورة بذل المزيد من الجهود لدعوة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير وتوفير فرص العمل، ودعوة الشركات المتخصصة الوطنية والعربية والدولية (للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التي يتمتع بهما، وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي.

2 . **السياسة المالية:** حتى الآن لايوجد تطور ملموس في سياسات الإصلاح الضريبي، فأسعار الضريبة في سورية أعلى بكثير من بعض الاقتصاديات النامية المتنافسة معها على جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا هناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبي عن طريق خفض معدلات الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، وضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية، والعمل على تدعيم عوامل تحقيق الثقة بين الممولين ومأموري الضرائب. أيضاً ينبغي تطبيق مفاهيم موازنات الأداء، وخاصة فيما يتعلق بربط الإنفاق بالنتائج المتحققة، وقياس الأهداف في قطاعات تقديم الخدمات للمواطنين، وقطاعات البنية الأساسية.

3 . **السياسة النقدية:** حيث يجب تخفيض سعر الخصم، ومن ثم أسعار الفائدة على القروض، تخفيضات إضافية لنسبة الاحتياطي القانوني، والعمل على ضبط سعر الصرف وتوحيده عند مستويات واقعية، وربط الليرة السورية بسلة عملات من الدولار واليورو والين وليس الدولار فقط لضمان مرونة هذا السعر، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات مقابل أهم الشركاء التجاريين، وخاصة الدول العربية والدول الصديقة والاتحاد الأوروبي.

4 . **السياسة التجارية:** لاتزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، كما يشوب التعريفة الجمركية العديد من التشوهات في هيكلها، وأيضاً في مجال تطبيق الإجراءات الجمركية، وإزالة التشوهات فيه، وكذلك إزالة العوائق التي تقيد التصدير، من خلال تخفيض تكلفة التعامل في الموانئ، استناداً إلى بنية أساسية تجارية كفؤة.

5 . **سياسات التعليم:** تحتاج نظم التعليم في سورية إلى إعادة نظر في ضوء المتطلبات المهارية لسوق العمل، فنظم العمل السورية لاتمكن الخريج من تكوين قدرات تؤهله للتنافس العالمي، بما ينعكس على انخفاض المستوى المهاري للعامل السوري، الأمر الذي يخفض من إنتاجيته، ويقضي على الميزة النسبية لسورية المتمثلة في انخفاض مستوى الأجور بها.

6 . **سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية:** على الرغم من صدور قانون العاملين الموحد الذي يعتبر مكوناً هاماً في منظومة هاماً في منظومة سوق العمل، ومن المأمول أن يقضي على جمود علاقات العمل وتعظيم الأثر الإيجابي من الميزة النسبية للأيدي العاملة السورية، بما يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات كثيفة عنصر العمل، إلا أن هناك العديد من مكونات سوق العمل لاتزال تحتاج إلى إصلاحات جوهرية، وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات البشرية من خلال التدريب، فحتى الآن لم تستكمل " خريطة" المهارات البشرية التي يتطلبها سوق العمل، حيث هناك العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل وهي غير متوافرة (صيانة ماكينات الحياكة والتريكو . مهنة التمريض . صيانة المعدات الإلكترونية . وغيرها). وأيضاً هناك حاجة ماسة إلى تحسين خدمات التشغيل لكي تقوم بالمقابلة الفعالة، مابين الطلب والعرض في سوق العمل. هذا إلى جانب ترسيخ مفهوم سوق العمل في سورية، بحيث تعمل آليات واقتصاديات السوق الاجتماعي بشكل أكثر شفافية وأكثر كمالاً.

7 . **سياسة تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية:** ينبغي توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشآت، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية، بمثابة جزءاً أساسياً من استراتيجية تحديث سورية، هذا وعلى الرغم من وجود تشريع لحماية حقوق الملكية الفردية، إلا أن هناك حاجة ماسة لتفعيله من خلال جهاز مختص يطبقه، ويعتبر هذا من الأمور الحاسمة لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تتفق بشكل كبير على البحث والتطوير.

8 . **سياسة مكافحة الممارسات الاحتكارية:** يعاني الاقتصاد السوري من العديد من الممارسات الاحتكارية، والتي انعكست في الآونة الأخيرة في وجود العديد من الأزمات في توافر السلع الهامة بأسعار السوق (أزمة حديد التسليح وغيرها) الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على ضبط أداء الأسواق المحلية حتى تتسق الأسعار مع تكلفة الإنتاج، وبالإسراع بإصدار وتنفيذ قانون منع الاحتكار وضمان المنافسة وقانون حماية المستهلك.

9 . **ترسيخ قيمة العمل في المجتمع السوري:** لاتزال معدلات إنتاجية العامل السوري أقل من مثيلتها ولايزال هناك عدم احترام لعنصر الوقت، لذا يجب بذل المزيد من الجهد والعرق لتحسين بيئة الأعمال السورية، والحصول على المكانة الملائمة لبلدنا على خريطة المنافسة العالمية.

10 . **إجراءات أخرى:** هناك إجراءات أخرى من شأنها تحسين بيئة الأعمال السورية مثل:

. تخفيض الأعباء المالية الإضافية المحملة على الاستثمار والإنتاج، وخاصة فيما يتعلق بـ(الرسوم الإدارية في الجمارك، ثمن الأراضي في المجتمعات الجديدة، تكلفة الكهرباء والمياه، تكلفة المعاملات، وباقي الأعباء الأخرى المؤثرة على تكلفة الإنتاج).

. مواجهة ظاهرة تهريب السلع من المنافذ غير الشرعية.

. تحديث الجهاز الإداري للدولة وجعل الموظف العام خادماً لأفراد المجتمع وليس العكس.

. تحديث النظام التشريعي، وسرعة الفصل في منازعات الاستثمار وقضايا القانون المدني، وتبسيط إجراءات التقاضي.

. القضاء على كافة مظاهر الفساد، وتبني ممارسات أكثر شفافية في عملية صنع واتخاذ القرار.

خلاصة الأمر:

إن بيئة الأعمال السورية لاتزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد لتحسين صورتها، ولتسهيل إقامة الأعمال المحلية والعالمية في السوق السورية، وفي هذا الصدد، فإن الرسالة التي يود البحث توصليها، تتمثل في ضرورة استخدام الأطر المرجعية لتحسين أداء بيئات الأعمال، وإجراء المقارنات مع المنافسين الإقليميين والعالميين للنتائج المتحصل عليها من تبني سياسات اقتصادية معينة.

فالحكومات تتنافس للحصول على أفضل أداء اقتصادي، وتحقيق مستويات معيشة مرتفعة للمواطنين.

المراجع:

1 – HATSOPOULOS.G.N. et. Al, *Beyond the Trade Deficit , International Economics and International Economic Policy*.King, Philip , U.S,1990,242-605.

2 – HIRST.P ; GRAHAME.T. *Globalization in Question*. Blackwell Publishers Ltd USA,1996,150-161.

3- KRUGMAN.P. *Competitiveness A Dangerous Obsession Foreign Affairs*. March/April,Vol. 73, No.2.1994,55-63.

4 – World Economic Forum. Op.Cit, 1996,8.

5-KRUGMAN.P.R;MAURICE.O. *International Economic*. Tory and Policy, Rrdonnelley & Sons company, new York,1994,70-75.

6 – POTER. M. *The Competitiveness Advantage of Nations*. The Free Press ,New York,1990,318-340.

7–من الآثار الإيجابية لدور الحكومة نجد تدعيم الحكومة اليابانية للميزة التنافسية في صناعة آلات الفاكس، واعتراف وزارة العدل اليابانية، بل وثيقة الفاكس وثيقة قانونية معترف بها، وكذلك دور السياسات الصناعية في كوريا واليابان والتي أدت إلى نجاح هذه الدول في مضمار التنافسية العالمية، ومن الآثار السلبية القيود الضخمة على الأسواق المالية الإيطالية أدى إلى عدم قدرة المؤسسات المالية الإيطالية من المنافسة العالمية.

8 – *World Economic Forum*. Op. Cit, London, 1996,88-95.

9 – لستر ثاروز.*الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان*.عالم المعرفة، العدد 204، 1995,18–47.

10 – OECD, OP. Cit, 1996,9.

11– الخواجي، ليلى.*الأهرام الاقتصادي*.العدد176، أغسطس، القاهرة،2002، 22–88.

12– بركات، نسرين. *مفهوم التنافسية و التجارب الدولية الناجحة في النفاذ على* الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، 118–165.